

الإشكاليات القانونية للتعاون الاقتصادي الدولي في ظل الأزمات المعاصرة - أزمة كوفيد 19 وانعكاساتها على القطاع السياحي نموذجاً

Legal issues of international economic cooperation in light of contemporary crises - the Covid-19 crisis and its repercussions on the tourism sector as a model

خروبي شوقي *

الإنتماء المهني، جامعة د- مولاي الطاهر سعيدة.

البريد الالكتروني: chawki.kharroubi66@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024 / 06 / 05 تاريخ القبول: 2024 / 11 / 06 تاريخ النشر: 2024 / 10 / 31

الملخص :

العالم اليوم بحاجة ماسة إلى أشكال وأنماط مختلفة من التعاون الدولي لتحقيق المصالح المشتركة، وهذا بالرغم من الاعتقاد السائد لدى الكثير من الدارسين بأن الصراع - لا تعاون - هو السمة البارزة في حقل العلاقات الدولية أكثر مما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها، لكن حقيقة الأمر هو أن التعاون والصراع يشكلان طرفي الميزان في العلاقات الدولية وبناء عليه فإن الجدل الدائر اليوم يتمحور حول كيفية تحقيق التعاون الدولي وما هي شروطه وآلياته وصعوباته والعوامل المؤثرة فيه، وما هي آفاقه المستقبلية. الكلمات المفتاحية : التعاون الدولي، جائحة كورونا، الأزمات الدولية

Abstract:

The world today is in dire need of different forms and patterns of international cooperation to achieve common interests. This is despite the widespread belief among many scholars that conflict - not cooperation - is the prominent feature in the field of international relations rather than relations within states themselves, but the truth of the matter is that

* خروبي شوقي

cooperation and conflict form both sides of the scale in international relations. Accordingly, the ongoing debate today is centred on how to achieve international cooperation, what are its conditions, mechanisms, difficulties, factors affecting it, and what are its future prospects.

Keywords: International Cooperation, Coronavirus, International Crises .

المقدمة :

اهتم الباحثون في مجال علم السياسة خاصة بالنظام الدولي منذ البدايات الاولى لتشكله ومراحلته اللاحقة وما طرأ عليه من تغيرات وتحولات وكانت الغاية من ذلك هو التوصل الى قواعد ونظريات وقوانين عامة يمكن من خلالها فهم ذلك النظام وقد كانت هي السبب الرئيسي في تلك التحولات، وقد شكل التعاون الدولي إحدى المسائل الأساسية والمهمة في حقل العلاقات الدولية¹.

على اعتبار ان العالم اليوم بحاجة ماسة إلى أشكال وأنماط مختلفة من التعاون الدولي لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية وهذا بالرغم من الاعتقاد السائد لدى الكثير من الدارسين بان الصراع -لا تعاون- هو السمة البارزة في حقل العلاقات الدولية أكثر مما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها²، لكن حقيقة الأمر هو أن التعاون والصراع يشكلان طرفي الميزان في العلاقات الدولية وبناء على ما سبق الإشارة إليه فإن الجدل الدائر اليوم يتمحور حول كيفية تحقيق التعاون الدولي وما هي شروطه وآلياته وصعوباته والعوامل المؤثرة فيه، وما هي آفاقه المستقبلية خاصة في ظل النظام الدولي السائد الذي يتميز بالتعقيد، التشابك والتغير وعدم الثبات نتيجة الحروب والأزمات كأزمة جائحة كورونا كوفيد19. هذه الأخيرة والتي تعتبر من بين الأزمات العالمية التي لم يشهدها العالم منذ

انتهاء الحرب العالمية الثانية مقارنة مع الأزمات السابقة، فازمة كورونا طالت العديد من القطاعات والمجالات كالمجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، فالأزمة الصحية العالمية أدت إلى تهديدات حقيقية للنظم السياسية المختلفة، وبناء على ما سبق ذكره ستحاول هذه الدراسة البحث، في تحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرين الإثنين التعاون الدولي وأزمة جائحة كورونا وتأثيرهم على التعاون الاقتصادي الدولي وخاصة في القطاع السياحي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تطرح هذه (الدراسة)
الفرضيات التالية:

- التعاون الدولي سمة بارزة في العلاقات الدولية على الرغم من تعقيدات وتشابك النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية 2.
- التعاون الدولي تزداد أهميته خاصة في ظل العلاقات الاعتمادية بين الدول والحكومات لتحقيق المصالح والمنافع.
- للتعاون الدولي شروط وضوابط تحكمه واليات وصعوبات تحديد خاصة في زمن الأزمات الدولية.
- التعاون الدولي يواجه صعوبات نتيجة التغير المستمر وعدم الثبات وخاصة في ظل الأزمات الدولية حيث تلجأ الكثير من الدول إلى الإقليمية والانغلاق والعزلة للحفاظ على مصالحها القومية.
- التعاون الدولي يواجه تعقيدات في كيفية تحقيق على أرض الواقع وحتى في أفاقه المستقبلية.
- فالتعاقف لغة هو العون المتبادل، إي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين ويفهم منه التضافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم

ويحث القرآن الكريم في معناه العام بقوله جل وعلا في سوره المائدة: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"³.

وعليه فإن التعاون ينظر إليه على انه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالمياً أو إقليمياً أو على المستوى الوطني للدول المشاركة هذا التعاون يشمل كافة مختلف أنماط العلاقات، ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة تقوم جنباً إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول الأطراف في هذا التعاون، وبناء على ذلك فإن التعاون الدولي يشير إلى مفهومين المفهوم الضيق للتعاون والذي يتجلى في التعاون بين الدول والمفهوم الثاني الأوسع للتعاون الدولي الذي يشمل التعاون بين عناصر اجتماعيه تمتد الى أكثر من دولة.⁴

أما اصطلاحاً فالتعاون يعرف على انه مشاركة العمل بين طرفين من الأشخاص أو مؤسسات أو بلدات بهدف إنجاز مهمة أو هدف ما وبناء على ما سبق تعدد التعريفات التعاون بناء على اطرافه، فعلى الصعيد الفردي فالتعاون هو عبارة عن توزيع الجهد على جميع أفراد المجموعة وتقسيم العمل فيما بينهم ليشكل كل فرد منهم جزءاً هاماً وفاعلاً من المشروع، أما على مستوى المؤسسات والمنظمات فالتعاون هو اشتراك في التوجيهات والاهتمامات يقوم على أساس استغلال الموارد المشتركة للعمل بغية تحقيق هدف موحد أو تنمية للمجتمع والمحيط يقضي في نهاية الأمر إلى تبادل المنفعة عوضاً عن التنافس والتفاعل بين كافة الاطراف.⁵

وبناء على ما سبق الإشارة إليه يعتقد الكثير من الباحثين إن التعاون الذي يقصد به تبادل المساعدة لا يهدف إلى خلق

مؤسسات دائمة كونه ذو طبيعة مؤقتة يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة على اعتبار انه يشمل سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين الدول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

فتعاون في أدبيات العلاقات الدولية يقصد به الجهود المبذولة بين الدول العالم من اجل تحقيق مصلحة الدول المتعانة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية الاجتماعية الاقتصادية والأمنية. وعليه فالتعاون قد يأخذ مسارات متعددة سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي هذا الأخير يمكن أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول والمجتمعات إضافة إلى التعاون بين المنظمات الحكومية والغير حكومية بشكل عام، أما على المستوى الرسمي والذي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها وأوصت به لكل المنظمات الإقليمية والجهورية فإنه يأخذ الصفة الرسمية عبر التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو الجماعية فإنه يتجلى في المساعدات الإنسانية والتحرركات المشتركة ويأخذ التعاون الدولي مستويات متعددة أبرزها التعاون السياسي، التعاون الاقتصادي، التعاون العسكري و الأمني، التعاون الثقافي، التعاون في المجال الصحي. إلخ⁶

يرى العديد من المفكرين والباحثين أن الأزمات الدولية تعد من بين أهم العوامل التي تؤثر على الاستقرار في النظام الدولي وعلى مستقبله وتحولاته، وإذا سلمنا بأن الحروب دائما يكون له الأثر الأكبر في تغيير موازين القوى، هذه الأخيرة (أي الحروب) غالبا ما تكون بدايتها أزمات ثم تتطور فيما بعد لتحدث التحولات في العلاقات القائمة بين وحداتها نتيجة لتصادم وتيرتها بشكل خطير، فالأزمة حسب تعريفات المختصين في مجال الدراسات الاستراتيجية تعرف على أنها المجال الزمني

الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد بتغيير في طبيعة العلاقات القائمة، أو أنها مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثة بذلك إخلال في توازن القوى العالم في ظل النظام الدولي أو أي من نظمه الفرعية بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله⁷.

ويعرفها كوارل بيل* بأنها وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة العلاقة، مثل التحول من السلم إلى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول، وبالرغم من الإقرارات الأزمات من تختلف وتتنوع باختلاف مواضيعها ولذلك يطلق عليها تسميه الأزمة مع وصف لموضوعها إن كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو صحية أما من حيث طبيعتها وانتشارها الجغرافي فنقول مثلاً أزمة محلية أو وطنية أو إقليمية أو أزمة عالمية أو دولية وهذه الأخيرة تعد الأوسع والأكبر وهي من أخطر الأزمات لسعة تأثيرها في الحياة الإنسانية والمجتمع الدولي⁸.

لقد واجه العالم في الربع الأخير من سنة ألفين وتسعة عشر أزمة صحية عالمية جائحة كورونا - المتمثلة في انتشار فيروس جديد يعرف باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا (سارس ما كوف2) ويسمى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد19)⁹، هذا المرض شديد الانتشار ولم يشهد، العالم المعاصر مثيلاً له منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية مقارنة مع الأزمات الصحية السابقة وقد سارعت منظمة الصحة العالمية في شهر مارس 2020 على اعتبار أن فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد19) قد أصبح جائحة عالمية تتطلب التجند والتعاون لمواجهة أثارها، فمنذ إعلان الصين في 31 أكتوبر 2019 من مدينة يوهان كمصدر لتفشي

مرض فيروس كورونا سارعت المنظمات الدولية و الإقليمية في تعزيز السلوكيات لإدارة الوباء المعلوماتي وذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي لمكافحة هذا الوباء لأول مره في تاريخ مكافحة الأوبئة وخاصة كورونا 19 (OMS)، وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين التي انعقدت لأول مره بصيغة إفتراضية نتيجة انتشار فيروس كورونا على المستوى العالمي وما شكله من مخاطر إلى إتاحة أدوات مكافحة مرض كوفيد 19 على نحو منصف وهو اطار للتعاون الدولي في العلاجات واللقاحات والإنتاج وتوفيرها على المستوى العالمي بشكل منصف والعمل على تحقيق التنمية المستدامة كهدف استراتيجي، وتشير في هذا المجال ان الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابقة 74 دعت المجتمع الدولي على ان يكون متأهباً لمواجهة خطر حدوث جائحه والى اتخاذ اجراءات عاجله وموحده للتصدي لها كما دعت المنظمة إلى دعم الإجراءات الخمس في ظل عالم تسوده الفوضى مع غياب القيادة، والسرعة في اتخاذ القرارات¹⁰. وقد انعكست أثار جائحة كورونا على مختلف جوانب الحياه على مستوى المحلي والاقليمي والعالمي ويتفق الكثير من المفكرين ومراكز البحث وحتى الصحف العالمية على أن الاقتصاد العالمي في مأزق حقيقي سواء من حيث التراجع الحاد في النمو أو من حيث حجم التبادلات التجارية بما فيها الأزمة الحاده لقطاع النفط، بالإضافة الى التوجه نحو الاقلمة (حصر العلاقات داخل الإقليم) والعزلة الإقليمية والانكفاء الداخلي ونقص العرض وزيادة الطلب وارتفاع معدلات البطالة ونفاذ المدخرات.

أما فيما يتعلق بانعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وخاصة القطاع السياحي يمكن في البداية أن نؤكد أن

السياحة اليوم تلعب دوراً جوهرياً في تحسين مستويات التفاهم والثقة بين الشعوب من خلفيات ثقافية مختلفة إلى جانب دورها الاقتصادي الذي أصبح يتصاعد بشكل مطرد ومنذ نهاية خمسينيات القرن الماضي وهو ما يساعد بدوره على تعزيز التبادل السلمي بين الدول، حيث إن هناك علاقة وطيدة بين مستوى العلاقة السلمية بين الدول ومستوى التبادل التجاري بينهما¹¹.

وعلى هذا الأساس فإن العلاقات الرسمية إن ظلت تمثل القناة الأولى للعلاقات الدولية والتعاون الدولي، فإن العلاقات غير الرسمية (كالسياحة) تمثل هي الأخرى القناة الثانية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك نوع من التباين في طريقة أداء الوظيفة، فلقناة الدبلوماسية قناة مبنية على المخاوف والشكوك وعدم الثقة، بينما القناة الثانية (السياحة والتعاون) قائمة ومبنية على المعرفة والثقة والاطمئنان وقد يؤدي تزايد الاحتكاك عبر السياحة دائماً بين المجتمعات إلى تعزيز وتسهيل الحركة الدبلوماسية والتعاون فيما بعد.

فالدور المستقبلي للسياحة في العلاقات الدولية والتعاون يمكن ملاحظته من خلال ما يلي:

- ثم تزايد واضح في عدد الأفراد من مختلف الدول المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تنعقد هنا وهناك وفي قطاعات مختلفة ومتعددة تساهم في احتكاك فيما بينهم لأدارت أهميه هذا العامل.

- تزايد عدد الملتقيات والمؤتمرات الدولية وإن أحد ركائز التعاون الدولي أضحي في المجالات المتعددة والمختلفة جعل من حرية السفر بين الدول وتقليل وتخفيف الإجراءات الحدودية وبالأخص ضرورة ملحه لاختلاط الشعوب والأمم التي كانت متعادية ومتحاربة في خدم الحرب العالمية

الثانية ولعل إنشاء السوق الأوروبية المشتركة خير ودليل على تبلور فكرة التعاون والتبادل، وهذا ما يؤكد احتمال أن تصبح الحركة السياحية في العالم على المدى المتوسط والبعيد إحدى الأدوات المهمة في تحسين العلاقات الدولية بشكل فعال.

وما يؤكد صحة المعلومات هو أن بداية العلاقات الغربية على دول الاشتراكية والتي كانت تصنف حسب المفهوم الغربي الرأسمالي أنها دول خطيرة جاءت بعد الزيارتين التي قام بهما رئيس وزراء كندا بيتر ترودو وزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين حيث سبقتهم على زيارتين لوفود سياحية ورياضية وبرزت في العلاقات الدولية ما أستخدم على تسمية ديبيلوماسية "البينغ بونغ".

وعلى إثر ذلك نمت مؤشرات قوية تدل على نمو عدد السياح في العالم، ويعني ذلك أن الكثير من الدول ستفك عزيمتها الاقتصادية والسياسية بوسائل متعددة ومن بينها السياحة كأداة رئيسية في مسألة التعاون الدولي وعلى سبيل المثال لا للحصر نذكر ارتفاع عدد الطلبة الدارسين والباحثين في العالم.

لو نظرنا إلى العلاقات بين المعسكرين في خدّم الحرب الباردة لأمكن لنا أن نستشف العلاقة بين تطور العلاقات الدولية والسياحة، فقط جاء في إحدى القمم أنه يجب أن يكون هناك تفهما أكبر بين الشعوب، للوصول إلى هذا الهدف لابد أن نستجمع المزيد من السفر للسواح بين البلدان.

وعلى إثر ذلك ارتفع عدد السياح من الجانبين يمثلون جماعات البيئة، الباحثون في التنمية الاقتصادية، سينمائيون، زعماء سياسيون، مهنيون وأشخاص عاديون.

وما يمكن أن نلاحظه في هذا الشأن هو تزايد نسبه ما يسمى بالمنتجات الحدودية بين البلدان وهذا ما يؤثر على أن الهدف من هذه المنتجات يجب أن يستخدم مستقبلا كمعيار على النمط السلمي العام السائد للعلاقات الدولية¹².

وتم مؤشر آخر يؤكد على أن تحول السياحة إلى أداة لدعم اقتصاديات الدول المتخلفة، فمثلا تعد السياحة في بعض الدول العالم الثالث تونس، المغرب، ليبيا وغيرها للتنمية، مصدرا للدخل وهذا يعني أن السياحة قد تستخدم عبر القناة الاقتصادية كأداة استقرار سياسي، ويمكن أن نشير هنا مثلا التنافس الحاد بين الدول على استضافة المنافسات الرياضية الكبرى، ككأس العالم لكرة القدم في قطر أو سباقات الفورمولا في بعض الدول العربية كالإمارات، أو المنافسات والمهرجانات السينمائية الدولية وغيرها.

فإذا علمنا بأن عدد الرحلات السياحية والسواح في العالم قد ارتفع ارتفاعا ملحوظا وأن معدل النمو في النشاط السياحي سنويا قد ارتفع هو الآخر ويقابله في ذلك ارتفاع عدد العاملين في القطاع السياحي في العالم الذي تجاوز أكثر من 60 مليون سائح لأدركنا الآثار المستقبلية الإيجابية التي ينطوي عليها هذا العامل فالتقديرات المستقبلية تشير إلى أن السياحة قد تضمن حركة ما بين 4 و8 تريليون دولار ما سترك أثارا إيجابية على المجتمع الدولي، بل يمكن اعتبار السياحة من أهم الصناعات السلمية في العالم ومما تقدم يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- تزايد هائل بعدد السواح بشكل كبير.
- صناعه سلمية متطورة قد تؤدي للمساهمة في التأثير الدولي على العلاقات الدولية بشكل إيجابي على الاقتصاد والتعاون الدولي.

وخلاصة القول يمكن ان نقول ان جائحة كورونا قد أثرت تأثيرا مباشرا على التعاون الاقتصادي الدولي عامة و بالأخص القطاع السياحي ونخص بالذكر هنا الدول الرائدة في المجال السياحي كفرنسا التي تستقطب أكثر من 90 مليون سائحا في العالم وإسبانيا بحوالي 85 مليون سائح والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 80 مليون سائح، اما الدول العربية فإن السعودية تتربع على عرش الريادة في هذا المجال بحوالي 17 مليون سائح ثم تليها المغرب بحوالي 10 مليون سائح وجنوب إفريقيا بحوالي 9.5 مليون وتونس ومصر بحوالي 7 مليون سائح حسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية بعد ظهور الوباء وسرعة انتشاره في العالم اتخذت العديد من الدول الإجراءات احترازية للحد من انتشاره من خلال غلق الحدود وغيرها من الإجراءات التي أدت إلى تراجع وانخفاض ملحوظ في نسبه السياح والحركة السياحية في العالم¹³.

وللوقوف على توجهات حقل العلاقات الدولية، اتجاه الظواهر الدولية يجدر بنا التطرق ولو بشكل بسيط لاهم المدارس الفكرية للعلاقات الدولية حيال التعاون الدولي من حيث التحليل والتنظير.

فالمدارس الثلاثة الرئيسية في العلاقات الدولية الواقعية، الليبرالية و البنائية حاولت التحليل وتفسير وتطوير مداخل جديدة أكثر تأثيرا من التعاون في حقل العلاقات الدولية وبالرغم من تعدد التيارات داخل كل مدرسة سنحاول الآخذ بالرؤية العامة لهذه المدارس ونظرياتها الأساسية حيال تعاون الدولي وكيفية تحقيقه ومعوقاته.

فالمدرسة الواقعية: تتعدد وتنوع الرؤى داخل المدرسة الواقعية للتعاون الدولي فقد شهدت هذه المدرسة تطورات وتغيرات عديدة بتغير الظروف الدولية فهناك واقعيون تقليديون

أو واقعون جدد وغيرهم، فالتقليديون يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين وهو ما يؤدي إلى التصادم والحروب¹⁴، وإذا كانت مشاعر الأنانية متأصلة فالصراع أمر لا مفر منه، مما يجعل من التعاون فيما بين الدول أقل احتمالاً بالمقابل تتجاهل الواقعية الجديدة أو البنيوية الطبيعية البشرية وتركز على فوضوية النظام الدولي، والأكثر من ذلك تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة بداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي، وحسب اعتقادهم فإن هذه الفوضى نتيجة غياب سلطه شامله قد يجعل من الدول هدف لأعمال عنف وهذا ما يجعل التعاون الدولي امر صعب تحقيقه من خلال تنفيذ الاتفاقيات ويتقرر التعاون الا في حاله تصيح الدولة بحاله افضل جراء هذا التعاون أو على الأقل لا تصيح أسوء مما كانت عليه قبل التعاون من الدولة لأخرى.

حسب اعتقاد الواقعيين الجدد فإن التعاون الدولي امر متوقع وقائم فعلا الا ان هذا التعامل له حدود، فهو مقيد بمنطق التنافس الامني بالدرجة الاولى الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه وأن الدول هي أطراف فاعلة ممتلكة لقوى غير متكافئة، وأن الدافع لسلوك الدول هو المصلحة الذاتية، وبالتالي فإن التعاون يبقى دائما هدف يصعب تحقيقه والحفاظ عليه في بيئة يشوبها الشكوك وعدم الثقة واليقين.

وخلاصة القول يمكن أن نقول المدرسة الواقعية عامة طغت عليها النظرة التشاؤمية بشأن التعاون الدولي للأسباب الانفة الذكر والتي تشكل عقبات جديدة أمام عملية التعاون.

أما المدرسة الليبرالية فإنها تفترض أن الأفراد والدول يتصرفون وفق المنظور العقلاني من خلال قدرتهم على ترتيب درجة أفضليتهم و اختياراتهم أقلها تكلفة، حيث يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي جاعلين من التعاون

الدولي وسيلة للاستفادة المتبادلة في ظل التنافس والضغط الداخلية والخارجية، وتركز الليبرالية الجديدة على مسألة السلام الديمقراطي والمكاسب النسبية مقابل المكاسب المطلقة وعلى قيام الدول بتشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة ولتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي¹⁵، فضلا عن ذلك تحاول المدرسة الليبرالية تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى وضع لبنات وأسس للتعاون الدولي على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية التي تنامي دورها بشكل كبير كما تحاول المدرسة الليبرالية فرض الشفافية والوضوح في مسلسل صناعة القرار الخارجي وتوسيعه ليشمل فاعلون جدد وجملة عوامل يمكن اعتمادها من أجل ديمقراطية العلاقات الدولية وتغليب المظاهر التعاونية على المظاهر الصراعية فيها¹⁶، وفي نفس الإطار أكدت المدرسة الليبرالية المؤسساتية الجديدة على موقف أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة اتجاه التعاون الدولي كون أنها تركز خاصة على مصالح الدول في المجالات الاقتصادية والشؤون البيئية بالرغم من عدم تجاهلها للحجج الأمنية والعسكرية ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول أن المدرسة الليبرالية هي أكثر اهتماما بالتعاون الدولي من المدرسة الواقعية على اعتبار أن للمدرسة الليبرالية العديد من النظريات التي تتناول مسألة التعاون الدولي، ومن أهمها نظرية الاستقرار المهيمن والنظرية الاعتمادية المتبادلة والنظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة ونظرية السلام الديمقراطي فكل هذه النظريات ضمن المدرسة الليبرالية جميعها تغطي عليها النزعة التعاونية مقارنة مع المدرسة الواقعية الجديدة¹⁷.

وعليه فإن لنظرية الاستقرار المهيمن تعتقد أن التعاون الدولي مرتبط ببنية تتسم بالهيمنة أي أن النظام الحالي يشرف

عليه قائد مهيمن حيث يجبر اللاعبون باحترام قواعد المنظومة الدولية التي تؤمن لهم تقاسم الخيرات الجماعية بشرط ان لا تتعرض هذه القواعد للتهديد من أي طرف كان وإلا فإن المشرف أو المهيمن تكون له القدرة على تغيير البيئة الدولية لصالحه وبالتالي إعادة اخضاع كل القوى للنظام المهيمن القائم. - أما النظرية الاعتمادية المتبادلة فتؤكد على أهمية التعاون الدولي من خلال إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي بمجرد وجود مصالح مشتركة عامة يتم من خلالها البحث في الظروف التي يمكن من خلالها أن تؤدي هذه المصالح المشتركة الى التعاون ما دام ان حقل العلاقات الدولية تحكمه أو تسيطر عليه الأبعاد التعاونية والتداخل في العلاقات الدولية على اعتبار ان زيادة التشابك وتقاطع المصالح بين الدول يؤدي الى تعزيز حالات السلام وتقليص مجالات الصراع

18

فيما ترى المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة ان هناك إمكانية لتنمية وتطوير أنماط التعاون الدولي في ظن تحقيق الوفرة والمساواة والامن ومصالح او منافع متبادلة بين الدول اعتماداً على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية في ظل توفر شرط أساسي هو التغيير في درجة المؤسسة الذي يمارس تأثير قويا على الدول مع وجود مصالح متبادلة بين الفاعلين¹⁹.

في حين نجد ان النظرية الوظيفية تركز على أن الوسائل التقنية الحديثة، و النمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية و البيئية على المستويات الإقليمية سوف تشكل ضغوطاً لا تقاوم من أجل التعاون الدولي وعليه تظهر أهمية دور المنظمات الدولية التي تلعب دور هاماً في تسهيل انجاز مهام الاتصال و التقارب بين الشعوب و التعاون على أساس سيادة الدول إلخ.

اما نظرية السلام الديمقراطي فإنها ترى بان الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط و مبادئ التوفيق في المصالح التي تمنع استعمال القوة بين الأطراف التي تعتنق نفس المبادئ، حيث ترى ان انتشار الديمقراطية و مبادئها من شأنه ان يؤدي

الى زيادة التعاون الدولي و بالتالي تحقيق الامن و السلام
الدولي.

الخلاصة:

على ضوء ما سبق ذكره من تحليل و عرض يتبين أن التعاون الدولي أصبح ظاهرة لا مفر منها في ظل تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول الذي أصبح أكثر من ضرورة وواقعا لا غنى عنه فالنزعة التعاونية تغطي بشكل عام على العلاقات الدولية بغض النظر على افتراضات المدرسة الواقعية، فالتفاؤل بتسهيل عملية التعاون الدولي و زيادة و انتشاره حسب افتراض الليبراليون هو المنحى و النهج الذي يحكم سير العلاقات الدولية حسب الآليات و الميكانيزمات الآلي التي قد تدفع في بعض الأحيان الى التكيف في حالة وجود صراعات او اختلافات نسبية او مؤقتة هذا بشكل عام إلا انه في حالة وجود الازمات كالأزمة التي مر بها العالم مؤخرا أزمة كوفيد 19 تبين أن قواعد التعاون الدولي لا تزال بعيدة كل البعد عن ما قمنا بتحليله و عرضه في هذه الدراسة حيث تبين ان ظروفات الواقعية و الاتجاه الواقعي يغطي على سر العلاقات الدولية وأساسا على التعاون الدولي بين الدول الصغيرة و الكبيرة.

المراجع:

- 1- سمير حسام راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية المجلد 22 العدد 45 ديسمبر 2012 جامعه بغداد كلية العلوم السياسية، ص ص 119 – 146. للمزيد من التفاصيل أنظر أيضا:
- حنان نايف الملاعب، التعاون الدولي منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2015، ص ص 20 – 50. وأيضا: غيوم ديفان، عالم أوجد تطور التعاون الدولي، ترجمة: نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت لبنان، 2017، ص ص 39 – 50. وأيضا: جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط 01، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص 65.
- 2- سورة المائدة، الآية 02.
- 3- رتيبة برد، الظاهرة التعاونية في، العلاقات الدولية، نظرة على أبعادها الإقليمية والغير إقليمية المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية/، المجلد 6 العدد 1 سنة 2022، ص ص 721 – 742.
- 4- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان 1985، للمزيد أنظر: عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 2010.
- 5- حيدر زاير عبوسي العامري، الأزمات الدولية وآثارها في تحولات النظام الدولي أزمة جائحة كورونا وآثارها على واقع المستقبل النظام الدولي نموذجا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية المجلة 38 العدد الثالث 3 السنة 2022، ص ص 305 – 306. للمزيد

أنظر: أية عصام الدين محمد مبارك، تأثير الأزمات الدولية في إعادة هيكله النظام الدولي دراسة حاله كورونا، مجلة البحوث المالية والتجارية/ كلية التجارة جامعة بورسعيد ج م ع . مصر، المجلد 22 العدد الأول، الجزء الأول يناير 2021، ص ص 102 – 118. للمزيد أنظر: هشام خلوق، مفهوم الازمات الدولية وأثارها، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، مجلد 02، عدد 03، 2020، ص ص 88- 102. وأيضا: مريم مخلوف، مفهوم الازمة الدولية، المجلة الالكترونية الموسوعة السياسية، <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>، تاريخ النشر: 09-06-2017. وأيضا: خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية و النظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الازمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي ، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، معهد الدوحة، 2017، ص ص 05 – 31.

للمزيد أنظر: غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، ماهية الازمة الدولية: دراسة في الاطار النظري، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 42، 2011، ص ص 139- 165. وأيضا: سامح أحمد زكي الحفنة، إدارة الازمات، مجلة البحوث المالية و التجارية، جامعة بورسعيد مصر، المجلد 18، عدد 02، السنة 2017، ص ص 204 – 266. وأيضا: ناصر عبد الله عون، الازمة الدولية وتفاعلاتها: دراسة نظرية، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية ليبيا، مجلد 09، عدد 01، 2024، ص ص 252 – 272.

6- حيدر زاير عبوسي العامري، مرجع سبق ذكره، ص 307.

7- حيدر زاير عبوسي العامري، مرجع سبق ذكره، ص 309.

8- منظمة الصحة العالمية الموقع الرسمي:

<https://www.who.int/ar/news-room>

9- منظمة الأمم المتحدة الموقع الرسمي:

[/https://www.un.org/ar](https://www.un.org/ar) للمزيد أنظر:

لخيرة محمد، تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي، هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب إلى الشرق مجله دراسات وأبحاث، جامعه حسية بن بو علي الف المجلد 13 العدد 4 جويلية 2021، ص ص 289 – 300. وأيضا: علي ابراهيم غنيم، التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي، مجلة الندوة للدراسة القانونية، عدد 32، 2020. ص ص 18-35. وأيضا:

سيرين علي السلامة، المآلات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية لجائحة كورونا، مجلة جامعة دمشق، الآداب و العلوم الإنسانية، مجلد 37، عدد 4، 2021، ص ص 2 – 40. للمزيد أنظر: لعمرى خديجة، طلحة بوخاتم، هواري نور الدين، أثر جائحة كوفيد على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، مجلة دفا تر إقتصادية مجلد 12، عدد 02، 2021 ص ص 101 – 113. سعادة اليمين، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلد 05، عدد 02، 2021، ص ص 203 – 221. وأيضا: بلمشري بشرى، طهراوي دومة علي، أثر جائحة كوفيد 19 على أداء مؤشرات الأسواق المالية العربية والعالمية، مجلة التنمية

والاستشراف للبحوث والدراسات، مجلد 06، عدد 2، 2021،
248 - 265.

10- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية،
شركة شهاب، الجزائر، 1985، ص 185.

11- وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

12- منظمة السياحة العالمية الموقع الرسمي:

<https://www.unwto.org/ar>

13- سمير حسام راضي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

14- سمير حسام راضي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

15- سمير حسام راضي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

16- سمير حسام راضي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

17- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and
Interdependence Revisited, International Organization,
Vol. 41, No. 4 (Autumn, 1987), pp. 725-753.

18- سمير حسام راضي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

19- صامويل هينتينغتون، النظام السياسي في المجتمعات

المتغيرة، ترجمة: حسام نايل، ط 01، دار التنوير

للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 2017، ص 227.

20- Richard W.Mansbach and Kirsten L.Raffery,
introduction to Global politics, Tayler and Francies
Group, U.K.,2008, p.p. 138.

21- Joseph S.Nye.Jr,peering into the future, foreign
affairs, U.S.A., 1994, VOL.73, NO 4,P 68.

22- Martin Griffiths and Terry O'Callaghan,
International Relations: The Key Concepts, (London,
New York: Routledge, "Taylor &Francis e-Library",
2001), pp. 261-262.

23- Stephen M. Walt, International Relations, One
World, many Theories, in: Daniel J.Kaufman and

- others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th. ed. (United State of America: the McGraw-hill companies, 1999), p. 32.
- 24- Kate O'Neill, Jörg Balsiger, and Stacy D. VanDeveer, Actors, Norms, and Impact: Recent International Cooperation Theory and the Influence of the Agent-Structure Debate, *Annu. Rev. Polit. Sci.* 2004, p.153.
- 25- Jack Donnelly, Realism, in: Scott Burchill and others, *Theories of International Relations*, 3rd. ed., (New York: Palgrave Macmillan, 2005), pp. 37-38.
- 26- Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, *International Security*, vol. 24 'No. 1 (Summer 1999), p. 62.